HSP

HSP/HA.1/HLS.1

الأمم المتحدة

UN HABITAT

Distr.: General
13 June 2019

Arabic
Original: English

جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

جمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
الدورة الأولى
نيروبي، ٢٧-٣١ أيار/مايو ٢٠١٩

الإعلان الوزاري لجمعية موئل الأمم المتحدة في دورتها الأولى

الابتكار من أجل تحسين نوعية الحياة في المدن والمجتمعات المحلية: التعجيل بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة

١- نعترف نحن الوزراء المسؤولين عن المدن والمستوطنات البشرية، المجتمعين في الدورة الأولى لجمعية موئل الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) التي عقدت في نيروبي في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٩، إلى جانب ممثلي السلطات المحلية والمنظمات الدولية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بأن الحقبة الحالية غير المسبوقة من التوسع الحضري المتزايد تشكل تحدياً وفرصة، على السواء، لتعزيز التنمية المستدامة عبر السلسلة الحضرية الريفية المتصلة، بما في ذلك المناطق المحيطة.

٢- ونسلم بأن الطبيعة العالمية للجمعية تهيئ لنا فرصة للتعجيل بتنفيذ وتعزيز الخطة الحضرية الجديدة[(١)]، دعماً لرؤية موئل الأمم المتحدة ببلوغ ''نوعية حياة أفضل للجميع في عالم آخذ في التوسع الحضري''، وكذلك لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(٢)] وأهداف التنمية المستدامة الواردة بها في السياقات المحلية والمكانية، ولا سيما الهدف ١١، بجعل المدن والمستوطنات البشرية الأخرى شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

٣- ونعترف بالقوة التحويلية المنهجية والمتعددة الأوجه للتوسع الحضري والدور الهام الذي تؤديه المدن بوصفها محركات لإيجاد الحلول للتحديات العالمية وللتغيرات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة، مع ما يقابلها من مشاركة المواطنين، وبوصفها مراكز للابتكار التكنولوجي والاجتماعي المفتوح ورأس المال الاستثماري، وكذلك في تراكم المعارف وتبادلها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، على أساس طوعي ووفق شروط متفق عليها.

(١) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، المرفق

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

٤- ونحن مقتنعون بالحاجة الماسة إلى تحسين نوعية الحياة للجميع وإلى تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بسبل من بينها، على سبيل المثال لا الحصر، التكنولوجيا الذكية، والأخذ بأنماط الحياة المستدامة، والكفاءة في استخدام الموارد، والانتقال إلى الاقتصاد الدائري، من بين استراتيجيات التنمية المستدامة الأخرى.

٥- ويساورنا قلق عميق، مع ذلك، إزاء تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستمرة والناشئة، التي تتركز بشكل متزايد وغير متناسب في المناطق الحضرية وتنبع من الافتقار إلى التخطيط الحضري الاستراتيجي الشامل المتكامل والمنسق، لا سيما في البلدان النامية التي تشهد زيادات متسارعة في سكانها الحضريين، نتيجة أمور من بينها الهجرة إلى المدن.

٦- وندرك أن النهج والحلول الابتكارية ضرورية للتعجيل بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي لتحديات التنمية الحضرية في المدن من جميع الأحجام، مع مراعاة خصوصيات المناطق الوظيفية، والمدن الصغيرة والمتوسطة الحجم، والمستوطنات البشرية.

٧- ونوقن بضرورة الاستثمار في النهج المتكاملة المتسقة الشاملة للجميع في وضع السياسات وتنفيذها من أجل التصدي للتحديات المذكورة أعلاه ومراعاة الاحتياجات والأصول والإمكانات المحلية.

٨- ونقرر معالجة الإسكان اللائق الكريم والتنمية الحضرية والروابط الحضرية الإقليمية والحضرية الريفية في مدننا ومستوطناتنا البشرية الأخرى، عن طريق استخدام الحلول الابتكارية في مجالات التخطيط والتمويل والتشييد والتنمية والإدارة والتعاون وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، من أجل قيادة جهود القضاء على الفقر.

٩- ومن أجل التعجيل بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بشكل ملموس وجعل رؤيتها المشتركة لمستقبل أفضل ومستدام للجميع حقيقة واقعة، نلتزم باتخاذ الإجراءات التالية، مع مراعاة ظروفنا وخصائصنا وقدراتنا الوطنية، على جميع مستويات الحكومة، حسب الاقتضاء:

(أ) اعتماد وتنفيذ حلول مبتكرة ومتكاملة ومنهجية قائمة على المكان، بما يشمل تدابير السياسات العامة وما يقابلها من الاستثمارات اللازمة لمعالجة أوجه التفاوت المكاني والفقر والأحياء الفقيرة، وتوفير السكن اللائق الكريم والحماية الاجتماعية، وتعزيز ازدهار المدن والأقاليم والمناطق، مع تعزيز العمل المناخي وقدرة المناطق الحضرية على الصمود، فضلاً عن إدارة الأزمات في المناطق الحضرية؛

(ب) تعزيز التخطيط الاستراتيجي الذكي المستدام والشامل للجميع وأنواع التكنولوجيا المتكاملة التي تزيد القدرة على الصمود، وتحد من مخاطر الكوارث، وتحسن الإسكان اللائق الكريم، وإمدادات المياه والصرف الصحي، ومكافحة ناقلات الأمراض، والتسهيلات المخصصة لذوي الإعاقة، ونظم التنقل الحضري المستدامة والسلامة على الطرق، والسلامة الحضرية، وإدارة النفايات الصلبة، والمباني المستدامة التي يسهل وصول الجميع إليها، والمساحات الخضراء والاجتماعية، والتشييد والهياكل الأساسية، والمعدات والخدمات، والطاقة النظيفة، ونوعية الهواء المحيط، والامتدادات الحضرية، وحفظ التنوع البيولوجي، والحلول القائمة على الطبيعة، والاستخدام المستدام في المدن والمجتمعات المحلية والمستوطنات البشرية، من أجل ضمان نوعية الحياة للجميع، مع إيلاء الاهتمام الملائم للمساواة بين الجنسين والشمول الاجتماعي؛

(ج) الأخذ بحلول حديثة خلاقة لمواجهة التحديات الحضرية الحالية والجديدة، مع التركيز بوجه خاص على السلسلة الحضرية الريفية المتصلة والمناطق المحيطة، والحاجة إلى تعزيز تنمية المناطق الريفية، بما في ذلك من خلال توفير فرص العمل وتدابير الاستجابة للهجرة ولتدفقات اللاجئين والأشخاص المشردين، بتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص والشراكات مع المجتمعات المحلية والأوساط الأكاديمية، ووضع الحلول القائمة على المشاركة في المدن والمستوطنات الريفية؛

(د) تعزيز التشريعات والسياسات الإقليمية والوطنية والمحلية، وكذلك المؤسسات والجهات المقدمة للخدمات، لتحسين قدرتها على تنفيذ النهج الجديدة المتكاملة والمعارف الجديدة والحلول المستدامة المبتكرة الشاملة للجميع لفائدة المجتمعات المحلية التي تخدمها، بوسائل من بينها المعارف التقليدية وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين؛

(هـ) تعزيز فرص وآليات التمويل المستدامة والمبتكرة، بما في ذلك عن طريق التعاون مع المصارف الإنمائية الإقليمية، وأدوات التمويل المحلية مثل الآليات المالية والتمويل البالغ الصغر، والشراكات بين القطاعين العام والخاص ومشاركة المجتمع المحلي؛

(و) تحرير رؤوس الأموال الجديدة للاستثمار في التوسع الحضري المستدام في المدن من جميع الأحجام، مع مراعاة خصائص المدن الصغيرة والمتوسطة الحجم والمستوطنات البشرية الأخرى واحتياجات الفئات الأكثر عرضة للتضرر من آثار تغير المناخ، بما فيها المجتمعات المحلية المضيفة للنازحين بسبب تغير المناخ، من خلال اتخاذ تدابير التكيف المناسبة؛

(ز) تحسين نظم الرصد والتنبؤ الحضرية والقروية والريفية، وأدوات النمذجة والتخطيط الإقليمية، ورسم خرائط استخدام الأراضي، وقدرات إدارة البيانات، مع الحرص دائماً على حماية الخصوصية، من أجل تعزيز صنع السياسات القائمة على الأدلة وإحراز تقدم نحو إنشاء بيانات ومؤشرات حضرية دولية قابلة للمقارنة؛

(ح) الاعتراف بأهمية تطوير أدوات للرصد، بما في ذلك أدوات الرصد العالمية والمحلية لموئل الأمم المتحدة، ولا سيما مبادرة ازدهار المدن والمرصد العالمي للحضر، الذي يوفر مراجع ونماذج جيدة؛

(ط) إشراك المواطنين والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ومؤسسات التعليم العالي والمعاهد المهنية، ولا سيما من خلال دورها في بناء القدرات وإيجاد فرص العمل، وسائر أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم النساء والأطفال والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والمهاجرون واللاجئون والأشخاص المشردون داخلياً، والأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً هشة، في الحوكمة الحضرية الشاملة للجميع القائمة على المشاركة؛

(ي) تعزيز جهود التعبئة والدعوة، لا سيما الاحتفال السنوي بتشرين الأول/أكتوبر الحضري، الذي يبدأ في اليوم العالمي للموئل وينتهي في اليوم العالمي للمدن، لزيادة الوعي وتشجيع المشاركة وتوليد المعارف وإشراك المجتمع الدولي في التنمية الحضرية المستدامة.

١٠- نوافق على أن العمل الفعال فيما يتعلق بهذه الالتزامات يتطلب الحكم الرشيد وسيادة القانون، وأطراً سياسية متسقة ومتكاملة تستجيب للاحتياجات المتباينة خصوصاً احتياجات النساء والفتيات من خلال الإدماج وتقييم المساواة على جميع مستويات الحكومة، وكذلك وسائل وأدوات فعالة وكفؤة للتنفيذ، بما في ذلك تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، وبناء القدرات، وتعزيز إمكانية الوصول إلى البيانات والمعلومات، مع إيلاء الاحترام الواجب للخصوصية، واستخدام أنواع التكنولوجيا السليمة بيئياً والشراكات الفعالة القائمة على المشاركة بما يتماشى مع خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية[٣]؛

(٣) قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق.

١١- نؤيد الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٣ وتركيزها على ما يلي: (أ) الحد من أوجه التفاوت المكاني والفقر في المدن والمستوطنات البشرية الأخرى عبر السلسلة الحضرية الريفية؛ (ب) تعزيز الرخاء المشترك للمدن والأقاليم والمناطق بجعلها أكثر شمولاً واستدامة وقدرة على الصمود وكفاءة في استخدام الموارد، من خلال زيادة قدرتها على الابتكار وتمكينها من العمل كمراكز للابتكار؛ (ج) تعزيز الإجراءات المتعلقة بالمناخ والقدرة على الصمود وتحسين البيئة الحضرية والاستدامة البيئية الحضرية؛ (د) منع الأزمات الحضرية والاستجابة لها على نحو فعال؛

١٢- نسلط الضوء على أهمية المدن والجهات الفاعلة المحلية لجهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه بشكل فعال، ونرحب في هذا الصدد بدور موئل الأمم المتحدة في التحالف المعني بالهياكل الأساسية والمدن والعمل المحلي المنشأ في إطار الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالعمل المناخي، المقرر أن يستضيفه الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، ونلتزم بالعمل مع التحالف الذي تشترك في قيادته تركيا وكينيا، ومع عضوية البرازيل وكندا وألمانيا والمكسيك وسنغافورة، بهدف تحقيق نتائج طموحة وتسريع العمل بشأن تغير المناخ على الصعيد المحلي؛

١٣- نرحب بنتائج الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي، المعقود في كوالالمبور عام ٢٠١٨، ونؤيدها، ونتطلع إلى المشاركة بنشاط في الدورة العاشرة، المقرر عقدها في أبو ظبي في عام ٢٠٢٠، والدورة الحادية عشرة المقرر عقدها في كاتوفيتسه، بولندا، في عام ٢٠٢٢؛

١٤- ندعو المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة، في إطار الإصلاح الجاري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية، إلى دعم جهودنا المحلية والإقليمية والوطنية والدولية، بما في ذلك عن طريق التحسين الاستراتيجي للوجود المحلي والوطني والإقليمي لموئل الأمم المتحدة، استجابة لطلبات الدول الأعضاء المتعلقة بطلبات التنمية الحضرية المستدامة؛

١٥- ندرك ونؤيد بالكامل دور موئل الأمم المتحدة وخبرته بوصفه مركز تنسيق التوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية وبوصفه مركزاً للتفوق والابتكار، وكذلك قدرته على تبادل أفضل الممارسات، بالتعاون مع الدول الأعضاء والسلطات المحلية وغيرها من كيانات منظومة الأمم المتحدة؛

١٦- نشدد على أهمية التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لموئل الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال الالتزامات الطوعية وغيرها من الالتزامات، لكي يتمكن البرنامج من تلبية ولايته؛

١٧- نرحب بتقرير الأمين العام لعام ٢٠١٨ عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة[٤]، وندعو المدير التنفيذي إلى متابعة التقدم المحرز، بطريقة شفافة مع مواصلة تحسين المساءلة، في تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في هذا الإعلان والتي تقع ضمن ولاية موئل الأمم المتحدة، كجزء من عملية المتابعة الشاملة للتقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة والخطة الاستراتيجية الأخيرة لموئل الأمم المتحدة.

---

(٤) A/73/83.